الأمم المتحدة

S/PV.9715

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9715

الخميس، 29 آب/أغسطس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room A0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-25143 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والدكتور مايكل ريان، نائب المدير العام والمدير التنفيذي لبرنامج منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في غزة.

أولا، أود أن أكرر ما أعرب عنه الأمين العام من قلق بالغ إزاء التدهور الأخير في الضفة الغربية المحتلة ودعوته إلى وقف هذه العمليات فورا.

إن الحالة في غزة بائسة للغاية. وما فتئنا نطلع المجلس، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على المعاناة غير المعقولة التي تعرض لها المدنيون من النساء والرجال والأطفال في أكثر من عشر مناسبات. وأبلغنا أعضاء المجلس مرارا بالمستويات المروعة للوفيات والإصابات والدمار التي تثير شواغل جدية للغاية بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني. فقد قُتل حتى الآن أكثر من 000 1 شخص في إسرائيل، بما في ذلك يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا يزال 108 من الرهائن في الأسر وتثير أحوالهم ومعاملتهم قلقا بالغا. ووفقا لما أفادت به وزارة الصحة في غزة، فقد قُتل أكثر من 000 40 شخص وأصيب أكثر من 000 93 في غزة – كثير منهم من النساء والأطفال – وهناك أكثر من 000 17 من الأطفال الفلسطينيين غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم وأولياء أمورهم. وتتزايد التقارير التي تفيد بسوء معاملة المحتجزين الفلسطينيين في إسرائيل.

وتواجه استجابتنا الإنسانية، التي تعترضها التحديات أصلا، صعوبات لا مثيل لها. ففي الأسبوع الماضي وحده، تعرضت أفرقتنا للتهجير وإطلاق النار. وفقدنا مكاتب ومستودعات واستمرت الإمدادات المحدودة في التضاؤل. كما تعرض الزملاء في برنامج الأغذية العالمي لإطلاق نار قبل يومين في سيارتهم التي تحمل علامة البرنامج ونجوا لحسن الحظ. ولا يمكننا التخطيط لأكثر من 24 ساعة لأننا نجد صعوبة في معرفة الإمدادات التي سنحصل عليها أو متى سنحصل عليها أو أين سنتمكن من إيصالها. ولا يمكن أن تتوقف حياة 2,1 مليون شخص على الحظ والأمل وحدهما.

وزادت أوامر الإخلاء الصادرة عن الجيش الإسرائيلي بشكل كبير، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على المدنيين. وصدر حتى الآن هذا الشهر 16 أمرا. وفي الفترة بين 19 و 24 آب/أغسطس وحدها، صدرت خمسة أوامر من هذا القبيل – وهو أكبر عدد من الأوامر يصدر في أسبوع واحد منذ بداية الأزمة. وأثرت هذه الأوامر على ربع مليون شخص في 33 حيا سكنيا في دير البلح وخان يونس وشمال غزة. كما تأثرت بالأوامر الأخيرة العيادات الصحية وآبار المياه ومحطة لتحلية المياه وخزان مياه، إضافة إلى مستشفى "الأقصى"، وهو أحد آخر المستشفيات الكبيرة العاملة في غزة. وانخفض إنتاج المياه في دير البلح بواقع 85 في المائة تقريبا. وأدى أمر الإخلاء اللاحق في 25 آب/أغسطس إلى نقل أكبر عدد من موظفي الأمم المتحدة منذ أن أُجبرنا على مغادرة شمال غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وخلال الأيام القليلة الماضية، أثر ذلك الأمر على حوالي 200 موظف، إلى جانب تسع من دور الضيافة التابعة للأمم المتحدة وأربعة مستودعات تابعة للأمم المتحدة وست من دور الضيافة التابعة لمنظمات غير حكومية. وصدرت أوامر بإخلاء أكثر من 88 في المائة من أراضي غزة في مرحلة ما. وتعيش المجتمعات المحلية حالة من النسيان ولا تعرف أبدا متى سيأتي الأمر التالي بالفرار. ويُجبر

المدنيون على العيش في مساحة تتقلص باطراد ولا تعادل الآن سوى 11 في المائة من مساحة قطاع غزة.

ومن الصعب أن نجد الكلمات المناسبة لوصف الصعوبات الهائلة التي يواجهها الناس للعثور على المأوى والضروريات الأخرى. ويُستخدم كل قدم مربع من الأرض المتاحة للمأوى. بل إنه قد أقيمت مخيمات مؤقتة على الشاطئ، حتى حافة المياه. ويبدو أن أوامر الإخلاء تتحدى متطلبات القانون الدولي الإنساني. ولذلك، كان من دواعي الارتياح أن نسمع هذا الصباح أن الجيش الإسرائيلي ألغى، إثر نداءات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، الأوامر الصادرة بشأن ثلاثة مربعات سكنية في الأحياء الجنوبية من دير البلح. وهذه هي المرة الأولى التي تُلغى فيها أوامر إخلاء منذ بداية النزاع. وتعمل أفرقتنا للتأكد مما إذا كان بإمكاننا الآن العودة إلى المبنى الذي اضطررنا لمغادرته في 25 آب/أغسطس.

إن المدنيين يعانون من الجوع. ويعانون من العطش. ويعانون من المرض. ولا مأوى لهم. وقد تجاوزت معاناتهم حدود ما يمكن تحمله وحدود ما ينبغي أن يتحمله أي إنسان. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجال الإنساني بذل ما في وسعنا تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية، السيد مهند هادي. ونحن باقون في الميدان ونخطط قدر الإمكان في هذه الظروف القاسية. وعلى الرغم من عدم كفاية المخزونات، يواصل شركاؤنا تقديم المساعدة وخدمات الحماية. ويشمل ذلك توفير الأغذية والاستشارة في مجال الرعاية الصحية، وعند الإمكان، مواد الإيواء. ويعكفون أيضا، وسط هذا الدمار، على تهيئة أماكن لتعلم الأطفال.

وكما سنسمع من زميلي الدكتور ريان، نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تعمل دوائر العمل الإنساني بلا كلل لوقف انتشار شلل الأطفال – وهو مرض كان العالم يظن أنه أصبح تحت السيطرة. وقد سهلت إسرائيل دخول جميع لقاحات شلل الأطفال المطلوبة إلى جانب المعدات اللازمة لتنفيذ حملة تطعيم. والأمر الأهم في الوقت الراهن هو ضمان الأمن وإمكانية الوصول اللازمين لتنفيذ الحملة بفعالية. ولا حاجة لأن أخبر الأعضاء إلى أي مدى ستكون الحالة كارثية لو لم نتمكن من احتواء هذا المرض الذي يمكن الوقاية منه – إنه مرض لا يعرف حدودا. ويجب توفير نفس إمكانية الوصول إلى جميع اللوازم والخدمات اللازمة للحفاظ على الحياة في غزة. نرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار، وتعاونها مع دول المنطقة وحكومة إسرائيل لتيسير وصول المساعدات إلى غزة بموجب القرار 2720 (2023)، ودعوتها إلى حماية سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وتهيئة بيئة مواتية لتوسيع نطاق العمليات الإنسانية.

إن ما شهدناه خلال الأشهر الـ 11 الماضية_ وما زلنا نشهده – يثير التساؤلات بشأن التزام العالم بالنظام القانوني الدولي الذي صُمم لمنع وقوع هذه المآسي. ويدفعنا هذا الأمر إلى طرح السؤال التالي: ما الذي حلّ بحسنا الأساسي بالإنسانية؟ في مواجهة هذه المعاناة الإنسانية غير المقبولة، نحن في حاجة إلى أن يتحرك مجلس الأمن وكافة الدول الأعضاء. ويزداد هذا الأمر إلحاحًا مع تصاعد التوترات بشكل خطير عبر أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلّة والمنطقة.

نحن بحاجة إلى الامتثال الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يجب إطلاق سراح جميع الرهائن دون شروط. ويجب حماية المدنيين والوفاء باحتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك ضمان تقديم المساعدات الإنسانية دون عراقيل في شتّى أرجاء غزة. إننا نناشد أعضاء المجلس وكافة الدول الأعضاء استخدام السلطة المتاحة لهم لضمان احترام القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب والتوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية ووقف مستدام لإطلاق النار في غزة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للدكتور ريان.

الدكتور ريان (*تكلم بالإنكليزية*): مضى أحد عشر شهراً والعنف لا يزال مستمرا. وقُتل أكثر من 500 1 شخص في إسرائيل، ولم يتم

إطلاق سراح 107 رهينة حتى الآن. وقد قُتل أكثر من 40 000 شخص في غزة وأكثر من 600 شخص في الضفة الغربية. هذا النزاع المستمر له عواقب بعيدة المدى على صحة ورفاه شعبي فلسطين وإسرائيل والمنطقة الأوسع برمتها. أدى غياب أبسط التدخلات الصحية العامة في غزة لمدة 11 شهراً إلى تفشي الأمراض، بما في ذلك، للأسف، عودة ظهور شلل الأطفال. تم حاليا تأكيد أول حالة إصابة بشلل الأطفال بعد 25 عامًا من خلو فلسطين من هذا المرض. وُلد الرضيع البالغ من العمر 10 أشهر أثناء الحرب ولم يتلقَ أي تطعيم.

لقد حقق المجتمع العالمي خطوات هائلة في مكافحة شلل الأطفال منذ بدء المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال في عام 1988، حيث استهدف شلل الأطفال وأصبح ثاني مرض على الإطلاق قضت عليه البشرية نهائيًا على الأرض. وعبر إعطاء لقاح شلل الأطفال على نطاق واسع، انخفضت حالات الإصابة بفيروس شلل الأطفال البري بنسبة 99,9 في المائة، وتم القضاء على سلالتين من أصل ثلاث سلالات من فيروس شلل الأطفال البري. غير أن النزاع في غزة أدى إلى عودة ظهور فيروس شلل الأطفال المشتق من اللقاح من النمط 2 – وسيسمع أعضاء المجلس مصطلح فيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاح من النمط 2 (cVDPV2)– مما يهدد بتقويض عقود من التقدم. إن التفشي الحالي في غزة هو تذكير صارخ بمدى سرعة عودة ظهور الأمراض المعدية مرة أخرى في المناطق التي تقوض فيها النظم الصحية. وتنتشر العديد من الأمراض الأخرى، بينما تبقى جهودنا الجماعية في الوقاية منها والكشف عنها ومكافحتها مكبلة.

نحن نرحب بالالتزام بالهدن الإنسانية الخاصة بكل منطقة وتعليق أوامر الإجلاء لتنفيذ حملة التطعيم ضد شلل الأطفال على جولتين، والتي من المقرر أن تبدأ في 1 أيلول/سبتمبر في قطاع غزة. وخلال كل جولة من جولتي الحملة، ستقوم وزارة الصحة الفلسطينية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والشركاء، بإعطاء قطرتين من اللقاح الفموي الجديد ضد شلل الأطفال المعتمد مسبقا من منظمة الصحة العالمية لأكثر من 640 000 طفل دون سن العاشرة. وتتبع الحملة الأولى نهجًا تدريجيا، حيث تبدأ بوسط غزة، ثم جنوب غزة، يليها شمال غزة، وتغطى كل منطقة على مدى ثلاثة أيام. يمثل هذا الاتفاق إثباتًا لالتزامنا الجماعي بالتغلب على الحواجز وحماية كافة الأطفال من مرض شلل الأطفال.

ونشدد على أنه من المهم للغاية أن تتقيد جميع الأطراف بالالتزامات التي تم التعهد بها. وسلم إجمالي 1.26 مليون جرعة من اللقاح و 500 حامل لقاحات إلى غزة، على أن تصل 400 000 جرعة إضافية قريباً. وقد تم تدريب أكثر من 2 000 من العاملين في مجال الصحة والعاملين في مجال التوعية المجتمعية على تقديم التطعيم وتوعية المجتمعات المحلية بالحملة. ويتطلب الأمر تحقيق تغطية لا تقل عن 90 في المائة خلال كل جولة من جولتي الحملة لوقف التفشي ومنع انتشار شلل الأطفال دوليًا.

نظراً لانعدام الأمن، والأضرار التي لحقت بالطرق والبنية التحتية، والنزوح المستمر للسكان، وظروف العمل المقيدة للغاية، فمن غير المرجح أن تكون مدة ثلاثة أيام فقط كافية لتنفيذ الحملة في كل منطقة لتحقيق تغطية بالتمنيع. وستراقب التغطية بالتمنيع طوال الحملة، وقد تم الاتفاق على تمديد التطعيم ليوم واحد إضافي حيثما كان ذلك ضروريًا لتطعيم جميع الأطفال. ومن خلال تجربتنا نعلم أنه غالبًا ما تكون هناك حاجة إلى يوم أو يومين إضافيين لتحقيق تغطية كافية. وستسمح فترات الهدنة المؤقتة للأطفال والأسر والعاملين في المجال الصحي بالتنقل بأمان، مما يضمن إعطاء اللقاحات بكفاءة عبر كافة المناطق.

لا بد من كفالة سلامة كافة العاملين في إعطاء التطعيم الذين يبلغ عددهم 180 2 شخصًا معنيًا بإعطاء التطعيمات. فسلامتهم بالغة الأهمية. ونحث جميع الأطراف على ضمان حمايتهم وحماية المرافق الصحية والأطفال وعائلاتهم.

إن تفشي مرض شلل الأطفال يأتي في خضم كارثة صحية أوسع نطاقًا. حتى 25 أغسطس/آب، لا يزال العمل جاريًا في 44% فقط من مرافق الرعاية الصحية الأولية البالغ عددها 132 مرفقًا. ومن بين 36

مستشفى، تعمل 17 مستشفى فقط، وذلك بطاقة محدودة ودون كامل إمكانياتها. ويعاني نظام تقديم الخدمات الصحية من تراجع في أدائه نتيجة الضرر المادي وشح الوقود وقلة المستلزمات الطبية إضافة إلى فقدان الكوادر المؤهلة.

وحتى 23 آب/أغسطس، لا يزال العمل جاريًا في تسع مستشفيات ميدانية، موزعة كالتالي: اثنتان في منطقة دير البلح، وخمس في خان يونس، واثنتان في رفح. أما في الشمال، فتعاني المستشفيات من شح خطير في الوقود. وتمكنت منظمة الصحة العالمية أمس من إيصال الوقود إلى المستشفى الإندونيسي، وذلك في ظل صعوبات بالغة واجهتها المنظمة خلال الأسبوعين السابقين، حيث لم تتمكن سوى من تنفيذ مهمة واحدة من أصل ست مهمات مقررة لتزويد شمال غزة بالوقود والمستلزمات الطبية.

وفي الوقت الذي يشهد فيه النظام الصحي تدهوراً كبيراً، تتواصل التقارير عن شن الهجمات على قطاع الرعاية الصحية. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى 22 آب/أغسطس، وثقت منظمة الصحة العالمية شن 098 1 هجوما على القطاع الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقع 492 منها في غزة، مما أدى إلى وفاة 747 شخصًا وإصابة 969 آخرين.

وتلقي أوامر الإخلاء بظلالها على قطاع الرعاية الصحية، مسببة اضطرابات في تقديم الرعاية وتعرض البنى التحتية الطبية الحيوية للخطر وتعرقل إيصال الإمدادات الضرورية. وقد تأثر أحد عشر مستشفى و 17 مركزاً للرعاية الصحية الأولية و 51 مركزا طبيا بشكل مباشر جراء أوامر الإجلاء المتعددة، مما أدى إلى فقدان حوالي 300 1 سرير. كما أن إغلاق ثلاثة مراكز لعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم يعرض الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد للمزيد من مخاطر الأزمات التي تهدد حياتهم.

وعلى الرغم من تلك التحديات، تواصل منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في المجموعة الصحية وأفرقة الطوارئ الطبية تقديم الرعاية الصحية في الميدان. يعمل حالياً ثلاثة وستون شريكاً في المجموعة الصحية في غزة ويصلون أسبوعياً إلى نحو 000 338 شخص أسبوعياً بخدمات ومستلزمات صحية متنوعة. تعمل حاليًا خمس عشرة فرقة طبية طارئة في غزة، حيث تدير مرافق الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الميدانية وتعزز المستشفيات القائمة بخدمات متخصصة، مثل الجراحة. تمكنت الفرق الطبية الطارئة حتى الآن من تقديم ما يقرب من 1.4 مليون استشارة طبية حتى الآن، في حين يدير الشركاء حاليًا 242 مركزاً لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية.

ولا يزال الإجلاء الطبي للمرضى إلى خارج غزة محدودًا للغاية، إذ لم تتجاوز حالات الإجلاء 122 حالة فقط منذ 7 أيار/مايو. لم تتجاوز نسبة الحالات التي تم إجلاؤها طبيًا 35% من إجمالي الطلبات المقدمة منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حيث تم إجلاء 012 5 مريضًا فقط من أصل 192 14 حالة مطلوب إجلاؤها. من الأمور الأكثر إلحاحًا استئناف عمليات الإجلاء الطبي من غزة إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث المستشفيات جاهزة لاستقبال المرضى. ويجب تسهيل نقل المرضى إلى مصر والأردن، ومنها إلى بلدان ثالثة إذا اقتضت الحاجة. وتناشد منظمة الصحة العالمية إنشاء ممرات متعددة للإجلاء الطبي لضمان مرور المرضى بشكل مستدام ومنظم وآمن وفي الوقت المناسب عبر جميع الطرق الممكنة، بما في ذلك رفح وكرم أبو سالم.

كما ساهم تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في تفشي الأمراض المعدية. فمع تضرر أو تدمير 67 في المائة من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في غزة، وفي ظل الحد الأدنى من إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، زادت معدلات الإصابة بأمراض الإسهال بشكل كبير. ويعاني أكثر من 25 في المئة من السكان من أمراض ترتبط بتلوث المياه وتدهور نظام الصرف الصحي، وتشمل حالات الإسهال المصحوب بنزيف والتهاب الكبد الوبائي أ والأمراض الجلدية مثل الجرب. وتتزايد أيضا المخاطر الأخرى المتعلقة بالأوبئة بسبب استمرار النزوح وتدهور الظروف المعيشية.

كما أن الحالة في الضفة الغربية آخذة في التدهور، مع تزايد الأعمال العسكرية والقيود المفروضة على التنقل التي تعيق بشدة

الوصول إلى الرعاية الصحية. وجُرفت الطرق القريبة من مستشفيي ابن سينا والرازي في جنين. والتواجد العسكري في محيط مستشفى جنين الحكومي يمنع المرضى من طلب الرعاية الصحية. وأُعيق تنقل العاملين في المجال الصحي وسيارات الإسعاف أثناء محاولتهم الوصول إلى المصابين في طوباس وطولكرم. ويزيد تعطل خدمات الإسعاف وعرقلة وصول المرضى إلى المستشفيات من تهديد حياة المحتاجين إلى الرعاية العاجلة.

لا يمكن أن يقف العالم مكتوف الأيدي بينما ينهار النظام الصحي في غزة تحت وطأة النزاع. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء الآن لضمان هدنات إنسانية وإيصال الإمدادات الصحية الضرورية ودعم التنفيذ السريع لحملة التحصين ضد شلل الأطفال، وهو ما ينبغي أن يمثل أيضًا تغييراً كبيراً في كيفية تنفيذ الاستجابة الإنسانية في غزة. ويجب تقديم المساعدات على نطاق أوسع بكثير وبوتيرة أسرع بكثير من دون أي عوائق. وستترتب على عدم اتخاذ أي إجراء عواقب كارثية على أطفال غزة وكذلك على سكان المنطقة والعالم. ويتردد صدى الدعوة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار بقوة أكبر من ذي قبل. ونملك فرصة محدودة لتجنب وقوع مزيد من الكوارث التي تهدد الصحة العامة. ويجب محاكاة الالتزام بوقف انتشار شلل الأطفال في جميع المخاطر المحدقة بالصحة العامة.

ونيابة عن المجتمع المعني بشلل الأطفال ومجتمع الأمم المتحدة، أود أن يخلّد عملنا في الأيام القادمة ذكرى زميلنا السيد آيدان أوليري الذي كان مديراً لبرنامج استئصال شلل الأطفال في منظمة الصحة العالمية. فقد عمل مع الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق واليمن وعمل في البلقان. لقد كان أفضلنا، أفضل من في منظمة الصحة العالمية وأفضل من في اليونيسف وأفضل من في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأفضل من في الأمم المتحدة ونود أن نبذل جهودنا في الأيام القادمة ليس لإنقاذ حياة أطفال غزة فحسب بل وإحياء لذكراه أيضا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ريان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا ونائب المدير العام ريان على إحاطتيهما ومرة أخرى أيضا على العمل البالغ الأهمية الذي يقوم به موظفوهما.

دعت المملكة المتحدة، إلى جانب سويسرا، إلى عقد هذه الجلسة للشؤون الإنسانية بعد تحذير مقلق آخر من الأمم المتحدة. إن الحالة في غزة لا تُطاق وتزداد سوءًا يوما بعد يوم. ولا يزال أكثر من 100 رهينة عالقين في غزة ومعرضين لرعب لا يمكن تصوره. وندعو مجددا حماس إلى الإفراج الفوري عنهم وندعو كذلك إلى تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من إيصال المساعدات الإنسانية.

ويواجه الآن الأطفال الفلسطينيون، الذين يعانون بالفعل، تهديدا وشيكا بتفشي شلل الأطفال على نطاق واسع بسبب تدمير خدمات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى انتشار سوء التغذية وخطر المجاعة في غزة. وقد أصيب بالفعل رضيع يبلغ من العمر 10 أشهر بالشلل بسبب المرض، وهي أول حالة من نوعها منذ 25 عامًا. هذه مأساة كان من الممكن تفاديها.

كما سمعنا، تخطط الأمم المتحدة لإيصال اللقاحات في نهاية هذا الأسبوع على أقرب تقدير. ونرحب بشدة بموافقة إسرائيل على هدن عسكرية حتى تتمكن منظمة الصحة العالمية والوكالات المعنية بالصحة من القيام بحملة آمنة وفعالة. وينبغي الآن أن نرى ذلك يتحقق عمليا وأن تكون تلك الهدن طويلة بما يكفي لتحقيق التغطية المطلوبة بنسبة 90 في المائة. ويجب حماية جميع الأطفال المعرضين للخطر وغير المصحوبين الذين سيتجمعون بالآلاف في مواقع التطعيم عندما تبدأ الحملة.

إن تكثيف إسرائيل لأوامر الإخلاء في غضون مهلة وجيزة، بما في ذلك في المناطق التي ينبغي أن توفر ملاذًا آمنًا، يتسبب في المزيد من الفوضى ويترك الفلسطينيين مرة أخرى دون مكان آمن يلجؤون إليه.

وقد حذرتنا إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن هذا الأسبوع من أن الأمم المتحدة أيضًا تفقد تدريجيا الأماكن الآمنة المتوفرة لموظفيها. ولا يمكن أن يقدم الموظفون المساعدات التي تشتد الحاجة إليها عندما تجبرهم أوامر الإخلاء الجماعي الصادرة عن جيش الدفاع الإسرائيلي على مغادرة منازلهم ومكاتبهم بعد سويعات من تلقيهم الإشعار. ويجب أن تقلل إسرائيل أوامر الإخلاء إلى الحد الأدنى وتمنح مهلة كافية عند الإشعار لا تقل عن 48 ساعة.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجلس لتفادي التضارب وحماية عمليات الإغاثة، لا نزال نشهد هجمات مروعة وغير مقبولة على الأمم المتحدة وقوافل الإغاثة. وهذا النزاع بالفعل هو الأكثر دموية حتى الآن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وأكدت الأمم المتحدة في هذا الأسبوع تحديدا أن الجيش الإسرائيلي أطلق النار على شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي بعدما نسقت بالكامل مع إسرائيل وكانت تحمل موظفين تابعين للأمم المتحدة. يجب أن تتخذ إسرائيل خطوات فورية لحماية عمال الإغاثة وأن تحاسب موظفيها إن كانوا مسؤولين عن الحوادث. ويجب أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولا يقتصر العنف للأسف على غزة. ويساورنا بالغ القلق إزاء ارتفاع مستويات العنف في الضفة الغربية. فقد قُتل أكثر من 130 فلسطينيًا، من بينهم 26 طفلًا، هذا الشهر وحده. ونؤيد ما دعا إليه الأمين العام من وقف للتصعيد على وجه الاستعجال.

والسبيل الوحيد لإنهاء المعاناة هو وقف فوري لإطلاق النار. ونؤيد بالكامل الجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك والذي سيؤدي إلى الإفراج عن جميع الرهائن وإدخال المزيد من المساعدات بشكل كبير. وندعو كلاً من إسرائيل وحماس إلى التعجيل بقبول الاتفاق المطروح على الطاولة. ويجب أن تُتخذ بعد ذلك خطوات لا رجعة فيها نحو حل الدولتين، وهو أفضل وسيلة لضمان سلام طويل الأمد للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): كما فعل زميلي البريطاني، أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا، والمدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، السيد مايكل ريان، على إحاطتيهما وقبل كل شيء على الشجاعة الثابتة لفريقيهما اللذين يعملان في أصعب الظروف، مخاطرين بحياتهم في أغلب الأحيان.

طلبت سويسرا، إلى جانب بريطانيا العظمى، عقد هذه الجلسة لأن الظروف الأمنية لا تسمح للعاملين في المجال الإنساني بأداء عملهم. وهذا أمر غير مقبول، ولا سيما أن الحالة الإنسانية تزداد سوءًا كل يوم. واتخذ مجلس الأمن قبل أربعة أشهر القرار 2730 (2024) الذي تفخر سويسرا بصياغته. وتذكرنا حادثة جديدة في غزة بالأهمية الملحة لهذا القرار. فقد كان برنامج الأغذية العالمي ينفذ مهمته في توصيل الغذاء الضروري لبقاء المدنيين على قيد الحياة عندما تعرضت مركباته وموظفوه لإطلاق النار، كما سمعنا للتو من السيدة مسويا.

ويساورنا بالغ القلق أيضا من التأثير السلبي لأوامر الإخلاء التي ينبغي وفقًا للقانون الدولي أن تعمل على حماية السكان وأن تنفَّذ على وجه الخصوص في ظروف ملائمة من حيث النظافة والصحة والسلامة والمأوى والتغذية. وتسببت أوامر الجيش الإسرائيلي، إلى جانب الأعمال العدائية، حتى الآن في نزوح نحو 90 في المائة من السكان الذين يعيشون على أقل من 11 في المائة من مساحة قطاع غزة في منطقة صغيرة ومكتظة وملوثة وخطيرة حيث الخدمات الأساسية محدودة، بما فيها المرافق الطبية والملاجئ والآبار.

بالإضافة إلى تشريد الأسر المنهكة بالفعل، بمن في ذلك العديد من الأطفال، تشكل هذه الأوامر عقبات هائلة أمام الأنشطة الإنسانية. وتفقد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إمكانية الوصول إلى المباني والبنية التحتية اللوجستية التي تحتاجها للعمل، كما كان الحال ليلة الأحد في دير البلح.

وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وبوجه خاص إلى احترام وحماية العاملين في مجال

تقديم المساعدة الإنسانية وأنشطتهم. ويقع على عاتق جميع الأطراف واجب السماح بالإيصال السريع وبلا عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. وبالتالي ينطبق ذلك أيضًا على الجماعات المسلحة مثل حماس. علاوة على ذلك، تذكّر سويسرا بأن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان على غرار ما أشارت إليه محكمة العدل الدولية.

وعاد شلل الأطفال إلى الظهور في غزة نتيجة للظروف الكارثية هناك كما سمعنا. ومن الضروري أن تُنفذ حملة التطعيم التي تخطط لها الأمم المتحدة في ظروف آمنة تماما للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمدنيين، ولا سيما 000 640 طفل دون سن العاشرة الذين يجب تلقيحهم ابتداءً من يوم السبت. وتدعم سويسرا حملة التطعيم بتمويل قدره مليون فرنك سويسري.

وقد أوضح الأمين العام أنه يجب إسكات البنادق للسماح للأمم المتحدة بتنفيذ مرحلتي التطعيم الضروريتين. وطالب المجلس بالإجماع في قراريه 2728 (2024) و 2735 (2024) بوقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن. ونؤيد وساطة مصر وقطر والولايات المتحدة. ولكننا يجب أن نؤكد من جديد في الوقت نفسه مطالبتنا لجميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. وحتى في حالة عدم وجود وقف لإطلاق النار، يجب إتاحة استمرار العمل الإنساني.

وتشيد سويسرا بعمل الأمم المتحدة وشركائها في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة. ويجب أن يبقى المجلس على اطلاع على سير حملة التطعيم وأن يكون مستعداً لاتخاذ إجراءات إذا لزم الأمر.

يساور سويسرا قلق بالغ إزاء التصعيد في الضفة الغربية الذي وصل إلى بُعدٍ جديد. فنحن نلاحظ تصعيداً حاداً في العمليات الإسرائيلية في الأيام الأخيرة، بما في ذلك الغارات الجوية في المناطق المكتظة بالسكان، مثل جنين وطولكرم. يؤدي ذلك أيضاً إلى فرض قيود صارمة على الحركة، بما في ذلك على تحركات العاملين في المجال الطبي. ومن غير المقبول قطع الخدمات الأساسية هنا أيضاً عن السكان بشكل منتظم. وندعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، يجب الوفاء بمعياري الضرورة والتناسب لدى استخدام القوة، ويجب احترام حق كل فرد في الحياة والأمان على شخصه.

ختاماً، إن احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن شرط لا غنى عنه لوقف التصعيد، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، وهو يمثل خطوة أولى نحو إقامة سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للحل التفاوضي القائم على وجود دولتين تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين، التي تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها، جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمينة العامة بالنيابة للشؤون الإنسانية مسويا ونائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ريان على إحاطتيهما.

شلل الأطفال هو آفة مرضية – آفةٌ كاد أن يُقضى عليها ببذل جهود متفانية من جانب وكالات مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والشركاء العالميين في مجال الصحة. وتشكل عودة ظهور حالات شلل الأطفال المؤكَّدة في غزة تهديداً واضحاً وماثلاً لصحة الفئات الأضعف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يعانون بشكل رهيب منذ بدء النزاع قبل أكثر من 10 أشهر. وليس هناك من شك في التهديد الذي يمثله شلل الأطفال على المنطقة، وفي أهمية تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ حملة تطعيم في جميع أنحاء غزة بشكل عاجل.

لهذا السبب، فإن الولايات المتحدة ممتنة للأمم المتحدة على امتلاكها زمام المبادرة، وتحثّ جميع الأطراف على دعم الحملة لتكون آمنة وناجحة. ونواصل دعم التنسيق بين دوائر العمل الإنساني والسلطات الإسرائيلية لتسهيل التنفيذ السريع لحملة التطعيم في غزة. وقد أثار الوزير بلينكن ذلك خلال زيارته الأخيرة إلى إسرائيل. فتنفيذ الحملة دون تأخير أمر حاسم الأهمية.

ومن المهم بشكل خاص أن تسهّل إسرائيل وصول الوكالات التي تضطلع بحملة التطعيم وأن تضمن فترات هدوء وأن تمتنع عن القيام

بعمليات عسكرية خلال فترات حملة التطعيم. ونحثّ إسرائيل على تجنب إصدار المزيد من أوامر الإجلاء خلال هذه الفترة. وخلاصة القول إنه يجب إتاحة الحيز والظروف الأمنية للعاملين في المجال الإنساني في الميدان، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وذلك لتوزيع اللقاحات وتطعيم السكان المعرضين للخطر والقيام بذلك على نحو آمن. فحياة الأطفال تعتمد على نجاحهم. وهذه حاجة ملحة.

تشكل حملة شلل الأطفال مثالاً آخر على الظروف البالغة الصعوبة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني لمساعدة سكان غزة. ونحن ممتنون لتضحياتهم وعملهم الدؤوب. وسنواصل الإصرار على ضرورة حمايتهم في غزة وحول العالم.

وحتى في الوقت الذي نضغط فيه على جميع الأطراف لتيسير العمل المنقذ للأرواح، يجب ألا نتجاهل تصرفات حماس التي لا تزال تُعرّض المدنيين للخطر، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني وعائلاتهم.

وفي سياق منفصل، يساورنا القلق إزاء التقارير التي وردت أمس عن قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار بشكل متكرر على مركبة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وقالت إسرائيل إنها تحقق في الحادث الأخير، حيث ذكرت في مراجعتها الأولية إنه وقع نتيجة خطأ في الاتصال بين وحدات الجيش الإسرائيلي. وحثثناها على تصحيح مواطن الخلل داخل نظامها فوراً والتي أدت إلى حدوث ذلك. ومع ذلك، فإن الحقيقة البسيطة هي أنه بعد مرور ما يقرب من 11 شهراً على النزاع، لا تزال حوادث مثل حادثة أمس شائعة جداً. ونشعر بالقلق أيضاً إزاء حادثة أخرى أطلق فيها جيش الدفاع الإسرائيلي النار باتجاه مركبة تابعة لليونيسف. فهذه الحوادث الأمنية تصعّب عمل تلك المنظمات إلى حد كبير. ولا ينبغي لهذه الحوادث أن تقع. ويجب ألا تكتفي إسرائيل بتحمل مسؤولية أخطائها فحسب، بل أن تتخذ أيضاً إجراءات ملموسة لضمان عدم إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على موظفي الأمم المتحدة مرة أخرى. علاوة على ذلك، يجب أن تتوقف جميع الهجمات وخطابات التهديد ضد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. فقد عرّض هذا الخطاب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ولا يزال، لخطر متزايد في غزة وحول العالم.

وتؤكد إحاطات اليوم على الأهمية الحيوية لبلورة وقف لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن، حسبما دعا مجلس الأمن في قراره 2735 (2024). وتواصل الولايات المتحدة، بالشراكة مع قطر ومصر، العمل مع الأطراف على اتفاق نهائي من شأنه أن يعيد الرهائن إلى ديارهم ويجلب المدد الذي تمس حاجة سكان غزة إليه. ومن شأن اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن أن يساعد أيضاً في الجهود المبذولة للتخفيف من أزمة الصحة العامة في غزة، والتي تتجاوز شلل الأطفال إلى تفشي الكوليرا والاشتباه في الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي من النوع ألف، وكلها أمراض يمكن تجنبها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره أيضاً. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء للتبرع بالأموال لدعم العمل المنقذ للحياة الذي تقوم به المنظمات الإنسانية في غزة.

إن مستوى المعاناة الإنسانية في غزة هائل، ولا يزال المدنيون الفلسطينيون، الذين نزح الكثير منهم عدة مرات، يتحملون أسوأ الظروف الإنسانية الكارثية. ولكننا نكرر أن أفضل سبيل للتخفيف من معاناة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين ينتظرون العودة الآمنة لأفراد أسرهم هو بلورة وقف لإطلاق النار وتنفيذه. وقد حان الوقت لذلك.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وفدَي سويسرا والمملكة المتحدة على طلبهما عقد هذه الجلسة وأشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا ونائب المدير العام ريان على إحاطتيهما.

لقد مرّ أكثر من 10 أشهر منذ اندلاع النزاع في غزة الذي أدى إلى مقتل أكثر من 40 000 مدني وإلى كارثة إنسانية غير مسبوقة. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي لإنهاء القتال، والقرارات المتعددة التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد، والتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، لم يشهد الوضع أي تحسن. بل إنه لا يزال يتفاقم.

وفي الشهر الماضي وحده، أودى النزاع بحياة أكثر من 000 1 شخص في غزة. وأصدرت إسرائيل 16 أمر إجلاء طارئ. واستُهدفت المدارس ومخيمات اللاجئين التي تؤوي عدداً كبيراً من الأشخاص بهجمات. وأُجبر مئات الآلاف من الأشخاص على الفرار مراراً وتكراراً، ومع ذلك لم يتمكنوا من العثور على مكان آمن للعيش فيه. ولا تزال إسرائيل تواصل قمع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى وتقييدها، حيث إنها ترفض في معظم الأحيان تسليم الإمدادات مثل الوقود. ومؤخراً، أُجبرت الوكالات الإنسانية على إخلاء مراكزها ومستودعاتها في دير البلح مما تسبب في إلحاق المزيد من الأضرار الجسيمة بمنظومة العمل الإنساني في غزة.

ويشكل فيروس شلل الأطفال تهديداً خطيراً لصحة الأطفال في غزة. والتطعيم هو الطريقة الأكثر فعالية لوقف انتشار هذا الفيروس وضمان سلامة الأطفال. فالفيروس لا يعرف حدوداً. وتؤيد الصين النداء الذي أطلقه الأمين العام غوتيريش وتحث إسرائيل على ضمان ظروف آمنة للتطعيم وتسهيل العمل المتصل به بطريقة مسؤولة من أجل أطفالها وأطفال المنطقة. ونؤيد المجلس في توجيه نداء قوي لتحقيق هذه الغاية، وذلك لتجنب تزايد تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة.

أما في الضفة الغربية، فتواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وتستمر مستوطناتها في النمو، وتكثف من عمليات التفتيش والاعتقالات والمداهمات ضد الفلسطينيين. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، أزهقت أرواح أكثر من 620 فلسطينيًا. وشنّ الجيش الإسرائيلي بالأمس عملية عسكرية واسعة النطاق استهدفت طولكرم وجنين وطوباس، من بين أماكن أخرى في الضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص على الأقل وإصابة كثيرين. وتدين الصين بشدة هذه الأعمال. لقد تحدث مسؤولون كبار في الحكومة الإسرائيلية مؤخراً عن تطبيق نفس النهج المتبع في غزة على العمليات في الضفة الغربية. إننا نشعر بالصدمة والقلق الشديد إزاء هذه التصريحات المتطرفة التي تتحدى الرأي العام العالمي. لقد تحولت غزة الآن إلى جحيم على الأرض. يجب ألا نسمح أبدًا بأن يحدث في الضفة الغربية ما حدث من كارثة إنسانية في غزة، الأمر الذي من شأنه أن يحول الضفة الغربية إلى جحيم آخر على الأرض. تعارض الصين جميع أشكال الخطاب والأفعال التي تؤجج التوترات، وتدين جميع الهجمات على المدنيين وتدعو الأطراف المعنية – إسرائيل على وجه الخصوص – إلى التزام الهدوء وضبط النفس ومنع المزيد من التصعيد.

وتتمثل الأولوية الآن في التنفيذ الكامل لقرارات المجلس الأربعة بشأن الحالة في غزة وتعزيز وقف فوري ودائم لإطلاق النار وتخفيف حدة الكارثة الإنسانية في غزة بشكل فعال. لا يمكن تأجيل مفاوضات وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى، ناهيك عن استخدامها كذريعة لمواصلة ارتكاب الفظائع في غزة والضفة الغربية، في انتهاك للقانون الدولي. وتحث الصين إسرائيل على إنهاء جميع العمليات العسكرية في غزة على الفور، وفتح جميع المعابر الحدودية، والتوقف عن عرقلة وتقييد أنشطة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية، ووقف هجماتها على الضفة الغربية وكبح عنف المستوطنين وإفلاتهم من العقاب. وينبغي على البلدان التي لها تأثير كبير على الأطراف المعنية أن تبدي نهجاً صادقاً ومسؤولاً وأن تتخذ إجراءات عملية لتعزيز تحقيق وقف إطلاق النار. ونؤيد اتخاذ المجلس للمزيد من الإجراءات لتعزيز تنفيذ القرارات ذات الصلة ووضع حد مبكر للقتال وتخفيف الكارثة الإنسانية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة، والدكتور ريان، نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، على إحاطتيهما المفصلتين بشأن الحالة الإنسانية المتردية في غزة.

مع مقتل أكثر من 280 من العاملين في المجال الإنساني منذ هجمات حماس المؤسفة ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، نتذكر مرة أخرى أنه لا يوجد مكان ولا أحد آمن في غزة – لا موظفي الأمم المتحدة ولا المدنيين ولا العاملين في المجال الطبي وبالتأكيد ولا الأطفال الذين يشكلون نصف سكان غزة وهم الآن معرضون لخطر الإصابة بشلل الأطفال.

وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، نشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات المستمرة ضد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في غزة، وخاصة في دير البلح ومحيطها، وهي أهم مركز إنساني في غزة منذ تدمير المنطقة الآمنة السابقة في رفح. لقد أدت عمليات الجيش الإسرائيلي المتزايدة في الآونة الأخيرة هناك، بما في ذلك الاستهداف المستمر للمدارس التي تؤوي العائلات، إلى مقتل العديد من المدنيين والنزوح القسري لعشرات الآلاف إلى مناطق مكتظة على طول البحر، مع ندرة فرص الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية. ويشعر وفد بلدي بانزعاج بالغ إزاء الحادث الذي وقع في 27 آب/أغسطس، حيث تعرضت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل علامات واضحة لوابل من طلقات الرصاص، وما أعقبه من تعليق برنامج الأغذية العالمي لعملياته في غزة. ونناشد إسرائيل وجميع أطراف النزاع السماح لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم بأمان.

ثانياً، تشعر جمهورية كوريا بقلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في أوامر الإجلاء التي أصدرتها إسرائيل، بما في ذلك صدور ما لا يقل عن 16 أمراً في شهر آب/أغسطس وحده، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهذا لا يفاقم فحسب من معاناة السكان الجوعى والمرضى والمنهكين الذين يتعرضون لعمليات نزوح متعددة، بل ويفرض أيضاً – كما أوضح وكيل الأمين العام ميشو في بيانه الصادر في 27 آب/أغسطس – تهديداً لا يطاق لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. كما أن هذا الخطر يعوق إلى حد كبير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق على نطاق واسع في غزة، حيث يواجه 500 000 شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

ثالثاً، نحن نشعر بانزعاج بالغ إزاء تفشي مرض شلل الأطفال في غزة، والذي يهدد الأطفال الفلسطينيين بشكل كبير نظرا لطبيعته الشديدة العدوى. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بقوة جهود التطعيم العاجلة المقرر الاضطلاع بها الأسبوع المقبل، والتي ستقوم بها وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية. وندعو جميع الأطراف إلى السماح للعاملين في مجال الصحة بأداء مهمتهم الحيوية المتمثلة في حماية غزة من فيروس لم يحدث تفش له منذ 25 عامًا.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة التي يعيشها 2,3 مليون شخص في غزة لا تطاق بكل بساطة. ولا تزال قرارات المجلس بدون تنفيذ ويتم تجاهل آليات تفادي التضارب. وفي الوقت نفسه، فإن أمن المنطقة الأوسع نطاقاً معرض لخطر محدق. ولذلك تكرر جمهورية كوريا مناشدتها العاجلة للأطراف للتوصل أخيراً إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره وتهدئة التوترات المتزايدة في الضفة الغربية وخارجها.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة مسويا والدكتور ريان على إحاطتيهما المفيدتين بعد ظهر اليوم. ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن أكرر دعم إكوادور لعمل الأمم المتحدة وجميع وكالاتها.

تظهر الجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة للتخفيف من حدة الوضع الإنساني للسكان المدنيين في غزة، على الرغم من كل الصعوبات، أن المنظمة ذات قيمة وضرورية وأن عملها لا يمكن الاستغناء عنه، خاصة في أوقات الأزمات. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نتعاون مع هذه المنظمة، منظمتنا، وأن نسهل عملها قدر الإمكان، وعلى أقل تقدير ألا نعرقل عملها.

ولهذا السبب فإن ما صرح به وكيل الأمين العام لإدارة شؤون السلامة والأمن، جيل ميشو، في 27 آب/أغسطس، يثير قلقا كبيرا. يجب حماية العاملين في المجال الإنساني. إن الأطراف ملزمة باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. يجب الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لضمان أمن مباني الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالوضع الصحي، أكرر ما قلته الأسبوع الماضي: تدعم إكوادور مبادرة الأمم المتحدة لتنظيم حملة تطعيم واسعة النطاق لحماية أطفال غزة من شلل الأطفال. إن التقاعس في مواجهة الأمراض

التي يمكن الوقاية منها أمر غير مقبول. إن توفير الأطراف جميع الضمانات الأمنية اللازمة حتى يمكن بدء الحملة في الموعد المحدد والقيام بها بدون انقطاع أمر ملح وبالغ الأهمية.

وبالمثل، فإنني أكرر دعم بلدي للجهود الجارية للتوصل إلى اتفاق يسمح بوقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن وتحسين الحالة الإنسانية في غزة، بما في ذلك حملة التطعيم. ومن الأهمية بمكان أن يتم التوصل إلى هذا الاتفاق بدون مزيد من التأخير. فمنذ الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي تدينها إكوادور مرة أخرى، لم يتوقف العنف، وقد حان الوقت لوضع حد لهذه الدينامية.

وأختتم بالتأكيد مجددا، كما فعلت في مناسبات عديدة، على التزام بلدي بحل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وفدي سويسرا والمملكة المتحدة على طلب تنظيم جلسة الإحاطة حسنة التوقيت هذه. كما أشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا ونائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور ريان على ما قدماه من معلومات مستكملة بالغة الأهمية حول الحالة في غزة.

وكما أوضح مقدما الإحاطتين مرة أخرى، فإن الحالة الإنسانية في غزة، الناجمة عن أزمة من صنع الإنسان ذات أبعاد غير مسبوقة، تزداد كارثية بمرور كل يوم. وتصل الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال باستمرار إلى مستويات جديدة في ظل تقاعس مجلس الأمن عن وقف الدوس على كل ما أُنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقه. وسيحكم التاريخ علينا بقسوة إذا لم يتحرك المجلس لإنقاذ الشعب الفلسطيني من ويلات العدوان الذي لا ينتهي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك، تناشد غيانا الزملاء أعضاء المجلس أن نعمل بشكل جماعي وعاجل للتعجيل بوضع حد للأعمال العدائية في غزة ووقف حصيلة الموت والدمار.

وما زلنا نشعر بحزن كبير إزاء الظروف التي تعمل في ظلها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، في غزة. ويحدد البيان الصادر يوم الثلاثاء عن إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة بعض التحديات المرتبطة بعمليات الأمم المتحدة للمساعدات في غزة، مشيرا إلى أن المنظمة "تعمل لأقصى حدود المخاطرة التي يمكن احتمالها". وقد تجلى ذلك في إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على مركبة مشمولة بإجراءات تفادي التضارب وتحمل علامات تشير إلى أنها تابعة لبرنامج الأغذية العالمي مساء الثلاثاء. وبشكل عام، فإن التجاهل المتعمد للقانون الدولي الإنساني وانتهاكه هو ما يسمح باستمرار تلك الحوادث.

ونحيط علما أيضا بكيفية تأثير أوامر الإخلاء المستمرة، التي تصدر أحيانا مع منح مهلة قصيرة جدا، على العمليات الإنسانية، بما في ذلك تقليص المساحات التي يعمل فيها عمال الإغاثة والتي يسكنها المدنيون. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، تلاحظ غيانا، على سبيل المثال، أنه قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان هناك 200 1 شخص في الكيلومتر المربع الواحد في غزة وارتفع هذا العدد حاليا إلى ما يتراوح بين 000 30 إلى 000 40 شخص.

وكان من بين نتائج عمليات الإخلاء المستمرة وتقلص المساحة المخصصة للمدنيين اضطرار الناس لتحمل ظروف معيشية تؤدي إلى انتشار الأمراض. وعلى سبيل المثال، عاد شلل الأطفال إلى الظهور في غزة بعد 25 عاما. وينبغي السماح للجهود التعاونية التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لتطعيم أطفال غزة ضد المرض بأن تأخذ مجراها لمصلحة الأطفال في جميع أنحاء المنطقة. وكما ذكّرنا السيد فيليب لازاريني مؤخرا، فإن شلل الأطفال لن يميز بين الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين. ولن يؤدي تأخير الهدنة الإنسانية إلا إلى زيادة خطر انتشاره.

لا يمكننا تجاهل التطورات المقلقة في الضفة الغربية. وقد أحطنا علما مع الاهتمام بتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن العمليات الإسرائيلية واسعة النطاق، "بما في ذلك الطائرات المسيرة والقوات

البرية في [بعض] المحافظات“ في الضفة الغربية. وتقوض تصرفات قوات الأمن الإسرائيلية بوضوح مساعي تحقيق حل الدولتين وتتعارض مع القرارات التي اتخذها المجلس والجمعية العامة وتزيد من المخاطر التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة. وتتعارض هذه الإجراءات مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي أعلنت فيها المحكمة عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية وكيف أن الاحتلال يقوض حل الدولتين ويعرضه للخطر. وإزاء هذه الخلفية، تكرر غيانا أربعة نداءات.

أولا، ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. فمنذ أيامها الأولى، تجاوزت حملة القصف المتواصلة أي شيء يمكن اعتباره ردا متناسبا. وما نشهده، خلافا لذلك، هو حرب غير مسبوقة لا هوادة فيها على المدنيين الأبرياء. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار الآن. وفي 10 حزيران/يونيه، أيّد المجلس اقتراح وقف إطلاق النار على ثلاث مراحل (انظر القرار 2735 (2024) وتوقع أن يوافق الطرفان على الاقتراح بعد ذلك بوقت قصير. ومع عدم تحقق أي شيء بعد مرور أكثر من 10 أسابيع، يجب على المجلس أن ينظر بجدية في كيفية ضمان وقف فوري لإطلاق النار في سياق مسؤوليته عن حماية المدنيين الأبرياء من الإبادة الجماعية.

ثانيا، تدعو غيانا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين أُسروا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وعن جميع الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية دون تهمة، وبعضهم محتجزون منذ سنوات. وفي الوقت نفسه، ندعو الأطراف المعنية إلى معاملة جميع الرهائن والمحتجزين بكرامة واحترام.

ثالثا، تشدد غيانا على الحاجة الماسة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية الكافية إلى غزة. فالسكان المدنيون يُسحقون تحت وطأة الاحتياجات الهائلة في غزة بينما توجد الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء، في شاحنات خارج غزة وتُهدر بسبب القيود المفروضة على الوصول. ولذلك، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إعطاء الأولوية لرفاه المدنيين في غزة، ليس من باب حسن النية، ولكن باعتبار ذلك واجبا قانونيا وأخلاقيا.

أخيرا، تؤكد غيانا أن العدالة والمساءلة عنصران أساسيان في أي مناقشات بشأن اليوم التالي للحرب. فالرغبة في تحقيق العدالة متأصلة في كل إنسان ويجب أن تكون هناك محاسبة على الظلم الذي تعرض له كل فلسطيني، ليس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 فحسب، ولكن أيضا خلال العقود التي سبقت ذلك. ويجب إرسال رسالة قوية إلى جميع منتهكي القانون الدولي مفادها أن أفعالهم لن تمر دون عقاب.

أختتم بياني بحض كل واحد منا حول هذه الطاولة على التفكير في كيف يمكننا، بشكل فردي وجماعي، تمهيد الطريق إلى السلام للفلسطينيين والإسرائيليين وللشرق الأوسط بأكمله، حيث لا يزال المدنيون عالقين في خضم حرب لم يصنعوها ولم يختاروها.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السيدة مسويا والدكتور ريان.

منذ فترة طويلة، استنفدنا مفرداتنا لوصف مأساة الفلسطينيين في غزة. ومن الصعب أن نفهم ونقبل أن يفلت المتسببون في هذه المعاناة التي يكابدها المدنيون، وخاصة الأطفال، أمام أعيننا منذ قرابة 11 شهرا من العقاب وأننا لم ننجح في وقفها. وها نحن نجلس هنا مرة أخرى في جلسة أخرى للمجلس. فما الذي تغير منذ جلسة الإحاطة السابقة؟

بالنظر إلى حجم المعاناة، يمكنني التحدث عن أعداد قياسية من القتلى والجرحى والمشوهين والنازحين. منذ آخر اجتماع لنا، تأكدت أول حالة إصابة بشلل الأطفال. ومن المحتمل أن تكون حياة عبد الرحمن البالغ من العمر 10 أشهر وعائلته قد تغيرت إلى الأبد. ونود أن نبدأ بالترحيب بجهود وعمل منظمة الصحة العالمية واليونيسف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الترتيب لجولتين من حملات التطعيم ضد شلل الأطفال. فشلل الأطفال يمكن إيقافه ويمكننا أن نمنعه من تحويل تحول مجرى حياة صغار آخرين. وقد أيدنا الدعوات المطالبة بأيام من السكينة

للسماح بتنفيذ حملات التطعيم بشكل آمن وناجح. كما نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الإسرائيلية في تيسير الحملات.

وكما ذُكرّنا اليوم، فإن الحالة الإنسانية في غزة مستمرة في التدهور. وكما سمعنا للتو من الدكتور ريان، هناك عدة آلاف من المرضى الذين يحتاجون إلى الإجلاء. إننا نكرر دعوتنا إلى التزام جميع الأطراف التزاما كاملا بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وندعو إلى تنفيذ تدابير محكمة العدل الدولية المؤقتة وقرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. كما ندعو إلى إطلاق سراح جميع الرهائن، وندعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، مع الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الانخفاض الكبير في المساعدات مؤخرا.

وعلى الرغم من العديد من العراقيل، بما في ذلك عمليات النقل الكبيرة وبيئة العمليات الخطرة، تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع نطاقاً عملهما. وقبل يومين، أصيبت مركبة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وندين ذلك الهجوم. ولحسن الحظ، نجا الزملاء في برنامج الأغذية العالمي لأنهم كانوا في مركبة مصفحة. وذلك يدل على أهمية الحصول على المعدات الأمنية المناسبة، بما في ذلك معدات الاتصالات. كما يدل على أهمية وجود نظام فعال لتفادي التضارب. فهذه ليست حادثة منفردة. والمجلس لم يلتزم الصمت بشأن هاتين النقطتين، وهما المعدات الأمنية المطلوبة وآلية فعالة لتفادي التضارب. فقد أصدرنا نداء مشتركا بشأن تلك النقاط في شباط/فبراير، وطالبنا في نيسان/أبريل بمعالجة أوجه القصور. وينبغي مشاطرة المعلومات في الوقت المناسب مع المجلس بشأن الخطوات التي اتخذت لمعالجة أوجه القصور تلك. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الحوادث. كما يجب تعزيز قواعد الاشتباك والالتزامات بين القوات، بما في ذلك احترام الأمم المتحدة ومهمتها وعملها وموظفيها.

وإذ نرحب بالتقدم الذي أحرز فيما يتعلق بحملات التطعيم ضد شلل الأطفال، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود. فيجب حماية المدنيين. وثمة تهديدات جديدة تلوح في الأفق. ويجب أن تتوقف هذه الحرب. وندعو كلا الطرفين إلى مواصلة الانخراط في مفاوضات وقف إطلاق النار وبلورتها، والأوان هو الآن. فكلفة كل يوم إضافي وأي تأخير ستحسب بحياة المدنيين.

وفي الختام، أود أيضًا أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة الراهنة في الضفة الغربية. لقد فزعنا من الاستخدام غير المتناسب للقوة والزيادة في ما يظهر أنها عمليات قتل موجهة الأهداف وغيرها من عمليات القتل بإجراءات موجزة والاعتقالات التعسفية وعنف المستوطنين غير المأذون به وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات. يجب أن تتوقف العمليات الجارية وأي استخدام غير ضروري أو غير متناسب للقوة على الفور. إن فتوى محكمة العدل الدولية واضحة: استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب أن ينتهي بأسرع ما يمكن. والأفكار حول إجلاء الفلسطينيين تغذي عدم الاستقرار. ونذكّر إسرائيل بوجوب تطبيق الأطر القانونية المناسبة واحترام قواعد ومعايير حقوق الإنسان المنطبقة على وكالات إنفاذ القانون. إن المزيد من العنف لا يقرب إسرائيل من الأمن والأمان ولا يقرب المجتمع الدولي من حل الدولتين، الذي يدعمه بقوة جميع أعضاء المجلس.

وأخيراً، نكرر دعوتنا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من قبل جميع البلدان والجهات الفاعلة في المنطقة. فليس هذا الوقت المناسب لصب المزيد من الزيت على النار.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نثني على المملكة المتحدة وسويسرا لطلبهما عقد هذه الجلسة العاجلة، ونشكر الرئاسة على عقدها. وكذلك نعرب عن امتناننا للسيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية، والدكتور مايكل ريان، نائب المدير العام والمدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية في منظمة الصحة العالمية، على إحاطتيهما القيّمتين لمجلس الأمن.

يظل الصراع الدائر في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشكل مخاطر جسيمة على المدنيين. وتشمل تلك المخاطر انتهاكات الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحصول على

الغذاء وخدمات الصحة والحماية. ويواجه السكان المدنيون مجموعة من التهديدات الخطيرة التي تهدد سلامتهم ورفاههم. ووفقًا للتقارير الواردة حتى 27 آب/أغسطس، أسفرت العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الإسرائيلية عن مقتل أكثر من 000 40، مع إصابة أكثر من 000 93 من المدنيين بجروح وأكثر من 000 10 في عداد المفقودين. وقد أدت الطبيعة الواسعة النطاق لتلك الهجمات إلى ترك السكان المدنيين بخيارات محدودة للجوء الآمن وقيدت مساحة العمليات الإنسانية بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار أنشطة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، إلى جانب العمليات العسكرية المستمرة في قطاع غزة، أدت إلى معاناة إنسانية عميقة وإلى تقويض آفاق السلام والاستقرار في المنطقة. وتؤكد تلك الحالة على الحاجة الملحة للتدخل الدولي.

وتمثل الحالة في غزة تحديات شديدة لأفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الذين يعملون في ظروف شديدة الخطورة، حيث يواجه العديد منهم هجمات مباشرة أثناء محاولتهم تقديم الخدمات الأساسية. وتزيد من تفاقم الحالة الفوضوية في مجال الرعاية الصحية الهجمات على البنية التحتية الطبية ومحدودية فرص الحصول على اللقاحات، ما أدى إلى تهيئة بيئة عالية الخطورة للإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها مثل شلل الأطفال. وفي ذلك الصدد، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية من أجل تيسير تكثيف جهود التطعيم ومنع تفشي المرض بشكل كامل.

في الوقت الذي يتصدى فيه المجتمع الدولي للتحديات التي تفرضها الحرب في غزة، لا بد من الدفاع عن سلامة ورفاه المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في مرمى النيران. فيجب الحفاظ على حقوقهم، ويجب متابعة المساءلة عن أي انتهاكات بلا هوادة. ومن الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف المعنية القانون الدولي الإنساني والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن تقدم الإغاثة الإنسانية في هذه الحالة الكارثية. وتكرر موزمبيق موقفها الثابت، مؤكدةً على الحاجة الملحة لوقف الأعمال العدائية، وهو خطوة حاسمة نحو تحقيق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية جماعية في الدعوة إلى وقف التصعيد في النزاع في قطاع غزة. فالحالة الخطيرة تتطلب اهتمامنا العاجل واتخاذ إجراءات ملموسة بسبب التحديات الهائلة والأذى والصدمة التي يعاني منها المدنيون. لذلك يجب تكثيف جهود الوساطة لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة.

وفي الختام، ندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل بشكل جماعي من أجل إحلال السلام والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة، مع إيلاء الأولوية لرفاه المدنيين المحاصرين في معمعة النزاع. ونشدد على الأهمية الحاسمة للسعي إلى حل الدولتين كأساس للسلام الدائم.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا والدكتور ريان على إحاطتيهما.

كما سمعنا للتو، فإن الحالة الإنسانية في غزة خارجة عن السيطرة، مع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني. فقد قُتل أكثر من 000 40 مدني، بما في ذلك 000 16 طفل، بينما لا يزال مصير آخرين مجهولاً. وتشير تقارير موثوقة إلى أن الرقم الحقيقي قد يكون أعلى من ذلك بكثير. ولا يعمل أي من مستشفيات غزة البالغ عددها 36 مستشفى بشكل كامل بسبب الدمار والاكتظاظ وعدم كفالة إسرائيل إمكانية وصول الموارد الطبية الكافية إلى القطاع. ولا يزال الكثير من سكان غزة يعانون من الانعدام الشديد في الأمن الغذائي، والكثير منهم على شفا المجاعة. لقد تضررت أو دُمرت أكثر من 80 في المائة من المرافق التعليمية في غزة، بما في ذلك جميع الجامعات الاثنتي عشرة. يشمل ذلك مدارس الأمم المتحدة التي تؤوي المدنيين النازحين والتي يقع بعضها داخل المناطق الآمنة المحددة. أفادت التقارير أن نسبة كبيرة من جميع المباني في القطاع قد تضررت أو دُمرت. وهي تشمل المساجد والكنائس.

إن المعاناة التي شهدناها خلال الأحد عشر شهراً الماضية هي نتيجة مباشرة للحملة العسكرية المستمرة. يتم فعلياً استهداف المدنيين والأعيان الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. ولا يُستثنى من ذلك موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني. إن عمليات الأمم المتحدة

الإنسانية قد باتت حالياً في الرمق الأخير. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل ما يقرب من 280 من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وتؤكد هذه الإحصائيات المخيفة على عدم الالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولا يمكن لأي آلية للإخطار الإنساني أو تفادي التعارض أن تعمل في مثل هذا السياق.

ومن المثير للقلق بنفس القدر احتمال تفشي نوع من شلل الأطفال في غزة، كما سمعنا للتو من الدكتور ريان. تدعم مالطة دعماً كاملاً الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية واليونيسف لتطعيم 000 650 طفل دون سن العاشرة. ومع ذلك، فإن عدم وجود وقف شامل لإطلاق النار وعدم وجود ضمانات أمنية تتم المواظبة على الالتزام بها يهددان بتعريض الأطفال لمرافق صحية غير آمنة.

وسنكون مقصرين إذا لم نذكر التطورات المقلقة الجارية في الضفة الغربية. إن الوضع الإنساني المتردي الذي يتفاقم بسبب الهجمات المستمرة على المدن في شمال الضفة الغربية كجزء من العملية الإسرائيلية يثير القلق البالغ. لا بد من التمسك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

وقد اتخذنا أربعة قرارات بشأن هذا النزاع (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024)) منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ودعونا من خلالها إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين ووقف دائم لإطلاق النار. وعلى الرغم من التقارير التي تتحدث عن قرب التوصل إلى وقف لإطلاق النار، إلا أن الدعم السياسي والتسليح والمجازر لا تزال مستمرة. لن تتغير الأمور من دون المساءلة. غير أن هنالك سبيلاً للخروج من هذا الكابوس. ويبدأ هذا السبيل بالتنفيذ الكامل والفوري والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية. تطالب القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024) إسرائيل بشكل لا لبس فيه بالسماح بدخول المساعدات إلى غزة دون قيود، وبحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، والموافقة على وقف لإطلاق النار، بهدف إحلال سلام دائم. يجب أن تسمح إسرائيل بتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.

في الختام، نشكر جميع الوكالات الإنسانية والعاملين في مجال الإغاثة ونشيد بهم على جهودهم الدؤوبة في مثل هذه الظروف القاسية. ونكرر دعوتنا القاطعة لوقف فوري ودائم لإطلاق النار والإفراج العاجل وغير المشروط عن جميع الرهائن في غزة. لا يمكن التسامح مع أي أعمال تأخير أو إلهاء أو تشويش أخرى. ولن نتمكن من البدء في معالجة الأسباب الجذرية وتأمين سلام عادل ودائم لشعب فلسطين وإسرائيل إلا عندما تتوقف هذه الممارسات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مسويا والدكتور ريان على إحاطتيهما.

لا تزال الحالة الإنسانية في غزة تشهد تدهوراً سريعاً. وقد أصبحت لا تطاق. ولم تعد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قادرة على الاستمرار في عملياتها. إن للعدد المتزايد من أوامر الإجلاء عواقب وخيمة على السكان وهي تزيد من إعاقة عمل الجهات الفاعلة الإنسانية.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى ضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية، بكل الوسائل الممكنة، حتى يتسنى إنقاذ السكان كما هو مطلوب في القرارين 2712 (2023) و 2720(2023) وكما يقتضي القانون الدولي الإنساني. وتدين فرنسا الضربات الإسرائيلية على مركبة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في 28 آب/أغسطس والتي أدت إلى تعليق أنشطة تلك المنظمة. يجب على إسرائيل أن تطبق نظاماً فعالاً لتجنب النزاع من خلال وقفات إنسانية ومنح جميع التصاريح اللازمة للبرامج والوكالات الإنسانية. إن بدء حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في نهاية شهر آب/أغسطس أمر غير قابل للتفاوض.

تُذكّرنا الكارثة الإنسانية التي تتكشف يوماً بعد يوم بأن هذه الحرب يجب أن تتوقف. يتمثل دور المجلس في إعادة إحلال السلام والأمن. والأزمة الإنسانية هي نتيجة للقتال. إن وضع حد للقتال هو الرد الوحيد الممكن. وتؤيد فرنسا جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر، وتدعو الأطراف إلى تقديم التنازلات اللازمة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار حتى يتسنى تدفق المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وإطلاق سراح الرهائن.

وفي سياق من التوتر الشديد، تدين فرنسا أي أعمال استفزازية وأي إجراءات أحادية الجانب، سواء في القدس أو في الضفة الغربية. تقع على عاتق السلطات الإسرائيلية مسؤولية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة، مع احترام الدور المحدد للأردن.

وتدين فرنسا سياسة الاستيطان التي تتعارض مع القانون الدولي. وتدعو إسرائيل إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف اعتداءات المستوطنين غير المقبولة على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. يساور فرنسا القلق من عواقب العملية الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية على السكان الفلسطينيين والبنية التحتية المدنية. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها الثابت بأمن إسرائيل وإدانتها الشديدة للهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن تتوقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل.

إن الأزمة الحالية هي تذكير بالحاجة الملحة لتنفيذ حل الدولتين، وهو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار والأمن للجميع في المنطقة. وفي حال فشل ذلك فسيستمر النزاع، وسيواجه المجلس إلى ما لا نهاية كارثة كالتي نشهدها اليوم. تعارض فرنسا أي احتلال لقطاع غزة من قبل إسرائيل.

وفي مواجهة التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، يجب على المجلس أن يبذل كل ما في وسعه لتجنب اندلاع حريق إقليمي. وتواصل فرنسا جهودها الخاصة لتحقيق هذه الغاية، بالتنسيق مع شركائها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): ننوه بمبادرة زملائنا البريطانيين والسويسريين في مجلس الأمن بعقد جلسة اليوم لمناقشة الظروف الأمنية المتدهورة يوماً بعد يوم لموظفي الأمم المتحدة العاملين في غزة. ونشكر الممثلين عن كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، السيدة جويس مسويا والسيد مايكل ريان على التوالي، على تقييمهما الصريح للوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء ظهور معلومات تفيد بأن الأمم المتحدة قد توقف عملها في قطاع غزة. ونعتقد أن مجلس الأمن يجب ألا يدخر جهداً لمنع حدوث ذلك. ومن الواضح أن بعض السياسيين الإسرائيليين قد أبدوا اهتماماً واضحاً بتحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، وعلى حد علمنا، فإن العاملين في المجال الإنساني أنفسهم مصممون على مواصلة القيام بواجبهم ببسالة من أجل المحتاجين في غزة. إن العاملين في المجال الإنساني ما فتئوا يحاولون بشكل أساسي بمفردهم مساعدة الناس في غزة على النجاة من المصاعب غير المسبوقة التي سببتها الأعمال الإسرائيلية.

وأياً كانت التعابير التي قد نستخدمها اليوم لوصف الوضع الكارثي في القطاع الفلسطيني المحاصر، فإن كل الكلمات التي قيلت خلال عام تقريباً من التصعيد أصبحت في معظمها عبارات وتعابير مبتذلة وغير مجدية. وفي الوقت الذي يعقد فيه أعضاء مجلس الأمن هذه الجلسة هنا ويتفوهون بهذه الكلمات، قُتل من الفلسطينيين أكثر من 000 40 وأصيب أكثر من 000 93 خلال الأشهر الـ 10 من المواجهة. فكروا في هذه الأرقام. إنها تعادل عدد سكان مدينة متواضعة الحجم. وتصبح هذه الإحصائية مأساوية بشكل خاص إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معظم الضحايا هم من النساء والأطفال الأبرياء. وللأسف، لم يظهر أي بصيص أمل حتى الآن. وتستمر عملية إسرائيل العسكرية، مزهقة أرواح المزيد والمزيد من المدنيين مع مرور كل يوم.

وفي الفترة من 23 إلى 26 آب/أغسطس وحدها، أودت الأعمال العدائية الوحشية بحياة 170 فلسطينيا وأصابت 390 آخرين بجروح. وأثرت أوامر الإخلاء الإسرائيلية – صدر أكثر من 16 أمرا بالفعل في شهر آب/أغسطس – على 89 في المائة من أراضي غزة وعلى نحو 90 في المائة من سكانها. ويمكن أن يؤدي ذلك بحد ذاته إلى وقف كامل للعمليات الإنسانية في غزة، حتى من دون طرد العاملين في المجال الإنساني.

بل صدر أمر بإخلاء مركز الأمم المتحدة للعمل الإنساني في دير البلح هو الآخر. هذا هو بالضبط المكان الذي كانت سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في

غزة، تعتزم في أيار/مايو الماضي إنشاء مكتبها فيه. ويؤكد ذلك مرة أخرى أن الجهود المبذولة حتى الآن لإطلاق آلية لإيصال المساعدات الإنسانية لا تزال حبراً على ورق، في وقت تتدهور فيه الحالة في الميدان بجميع أنحاء غزة تدهوا كارثيا.

يعرض العاملون في المجال الإنساني حياتهم للخطر باستمرار، أثناء أداء واجبهم البطولي، ونحن نشيد بشجاعتهم. وقبل يومين، قصف الجيش الإسرائيلي مركبة تابعة للأمم المتحدة تحمل علامات واضحة. ولحسن الحظ، لم يُصب الموظفون بأذى. لكن، وفقا للمعلومات المتاحة، أعلنت قيادة برنامج الأغذية العالمي، في أعقاب هذه الحادثة، عن وقف مؤقت لعملياتها. وإذا كان ذلك صحيحا بالفعل، فإن الحالة ستكون أسوأ، إذ لن يحصل آلاف الأشخاص على المساعدة التي يحتاجون إليها.

ويضطر جميع سكان قطاع غزة تقريبا إلى التجول في القطاع بحثا عن أي نوع من المأوى. غير أنه، كما أكد ممثلو قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مرارا، لا توجد أماكن آمنة في غزة. أكثر من مليوني شخص محاصرون ويتعرضون للقصف. إنهم يعيشون معاناة لا يمكن تصورها بسبب نقص الغذاء والماء والدواء والصرف الصحي المناسب.

وأصبح تفشي الأمراض المعدية في ظل هذه الظروف واقعا مريرا. ونشعر بالقلق خاصة إزاء التقارير التي تفيد باكتشاف شلل الأطفال لدى الأطفال الفلسطينيين، لأول مرة منذ 25 عاما. وبسبب العملية العسكرية الإسرائيلية، لم يتم تطعيم سوى 500 21 طفل فلسطيني خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، وهو أدنى مستوى تطعيم في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، فإن حملة التطعيم الضخمة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في خطر. وعلى الرغم من صعوبة الحالة، تمكن العاملون في المجال الإنساني من إيصال 1,2 مليون جرعة لقاح إلى غزة. إلا أن اشتداد الأعمال العدائية وتزايد عدد أوامر الإخلاء الإسرائيلية والقيود المفروضة على دخول العاملون في المجال الطبي إلى القطاع قد أحبطت الجهود المبذولة لتطعيم مئات الآلاف من الأطفال في غزة. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لمنع انتشار شلل الأطفال في غزة وممارسة الضغط على إسرائيل لتحقيق هذه الغاية. ومن المهم، في الوقت نفسه، ألا تطغى ضرورة التطعيم ضد شلل الأطفال على الواجب الأهم لأعضاء مجلس الأمن، وهو تحقيق وقف إطلاق نار مستدام وغير محدد المدة.

وتتدهور الحالة بسرعة أيضا في الضفة الغربية لنهر الأردن، حيث يكثف سلاح الجو الإسرائيلي غاراته. فقد قُتل ما لا يقل عن 17 فلسطينيا نتيجة لعملية عسكرية للجيش الإسرائيلي في بلدات جنين وطوباس وطولكرم، شارك فيها 000 1 جندي إسرائيلي واستُخدم فيه عتاد جوي. أزهقت أرواح 669 شخصا في الضفة الغربية، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023،، من بينهم حوالي 150 طفلا.

ونعتقد أن على المجتمع الدولي أن يواصل مطالبة إسرائيل بوقف عمليات النزوح القسري والإجلاء القسري والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، على أن يتبع ذلك إجراء تحقيقات لتحديد هوية مرتكبيها. وينبغي أن نتذكر أن التقارير أفادت بمقتل 286 من العاملين في المجال الإنساني، في سياق النزاع، معظمهم من موظفي الأمم المتحدة – 209 أشخاص. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) العاملين في غزة – 205 أشخاص. لكن ليست لدينا حتى الآن أي معلومات عما إذا كان مرتكبو هذه الجرائم قد قدموا إلى العدالة، ولا نعرف ما إذا كان قد جرى التحقيق أصلا في مقتلهم.

لقد حذرنا منذ البداية من أن جميع القرارات المتعلقة بالحالات الإنسانية، بما في ذلك القرار 2720 (2023)، محكوم عليها بالبقاء حبرا على ورق ما لم يتحقق وقف شامل وغير مشروط لإطلاق النار في القطاع. وهذا هو بالضبط ما يحدث. لا يستطيع العاملون في المجال الإنساني ببساطة أن يعملوا ما دامت الأعمال العدائية جارية. ولا يستطيعون مواجهة الأفراد العسكريين، وبالتالي لا يستطيعون حتى الدفاع عن أنفسهم، ناهيك عن أداء مهمتهم المتمثلة في تقديم المساعدة

الإنسانية. ليس للمجلس أي حق أخلاقي في مطالبتهم بالتضحية بأرواحهم بينما لا يفعل شيئا لإجبار الطرفين على وقف الأعمال العدائية.

وأود أن أذكر بأن روسيا كانت أول بلد يقدم لمجلس الأمن مشروع قرار (S/2023/772) يتضمن هذا الطلب، وهو ما فعلناه في 16 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. إلا أن وفدا، يحمي حليفه الرئيسي في الشرق الأوسط، أمضى 10 أشهر، كما نعلم، في منع المجلس من اتخاذ أي خطوات ملموسة في هذا الاتجاه. وبالتالي، فإنه يجبر جميع أعضاء المجلس في الأساس على أن يصبحوا متواطئين في العقاب الجماعي للفلسطينيين.

قبل أسبوع بالتحديد، سمعنا في هذه القاعة (انظر S/PV.9711) مزيدا من الضمانات الكاذبة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة بأن من المفترض أن يُبرم اتفاق لوقف إطلاق النار عما قريب وأنه ينبغي لنا جميعا أن نمارس الضغط على حماس لكي يتحقق ذلك. لكن تبين – وذلك لم يعد يفاجئ أحدا – أن هذه الدعوات بعيدة كل البعد عن الواقع، شأنها شأن القرار الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن غزة واتخذ في 10 حزيران/يونيه لدعم ما يسمى خطة بايدن (القرار 2735 (2024)). وامتنعت روسيا عن التصويت في ذلك الوقت، بينما انضم بقية أعضاء المجلس لتأييد هذا النص المضلل عمدا، الذي أكد أن إسرائيل وافقت على الشروط المقترحة للاتفاق. وعلاوة على ذلك، لم تكلف الولايات المتحدة نفسها، طوال ذلك الوقت، عناء إطلاع المجلس على معايير الاتفاق. وإنما طالبت فحسب مجلس الأمن بالموافقة بدون شروط على شيء لا تعرف حقيقته وممارسة الضغط على حماس.

وكما تبين فيما بعد، لم توافق إسرائيل على هذا الاتفاق آنذاك، كما أنها لا توافق الآن على إنهاء عمليتها. بل إنها تواصل طرح مزيد من المطالب التي تهدد، من بين أمور أخرى، بتقويض نظام الاتفاقات في المنطقة بأكمله. وبدلا من إيقاف الإسرائيليين عند حدهم، فإن زملاءنا الأمريكيين يسايرونهم، للأسف، بتعديل معايير وقف إطلاق النار في غزة لصالح القدس الغربية. وأذكّر الأعضاء بأن مجلس الأمن لم يوافق على أي إعادة صياغة لمعايير الاتفاقات المنصوص عليها في القرار 2735 (2024).

ونتيجة لذلك، حتى المرحلة الأولى من التهدئة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2735 (2024)، لا يمكن أن تحدث بأي شكل من الأشكال، ناهيك عن الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة وإصلاح البنية التحتية في القطاع. وبالتالي، فإن هذه الوثيقة، التي استندت بداية إلى ادعاءات مضللة بشأن موافقة إسرائيل، أصبحت غير ملائمة لمقتضى الحال. وعلينا الآن أن نفكر في الخطوات الملموسة التي يمكن أن يتخذها المجلس للتوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة، بغض النظر عما إذا كانت إسرائيل تريده أم لا، وضمان تنفيذه. لدى المجلس جميع الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف – وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية لاستخدام هذه الأدوات. وإلا فإن المجلس سيقوم بدور لا يحسد عليه كطرف زائد على المسرح الجيوسياسي في الشرق الأوسط، بتدبير من واشنطن التي تحاول جاهدة استبدال حل كامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال" صفقة القرن" المدمرة تحت رعايتها وحدها. وكما نعلم جميعا، فإن رغبة الولايات المتحدة في احتكار عملية السلام في الشرق الأوسط وإعادة تشكيلها كما يروق لإسرائيل هي التي أدت إلى الأحداث المأساوية التي نشهدها اليوم.

إننا ندعو المجلس إلى التصرف وفقا لولايته وعدم السير على خطى الولايات المتحدة وإسرائيل. فالهدف الأساسي هو وضع حد لإراقة الدماء في قطاع غزة بسرعة وعلى نحو مستدام، وبما يشمل وضع آلية رصد في إطار ولاية المجلس وآليات إنفاذ – عند الاقتضاء – لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار. ومن شأن ذلك أن يساعد في المستقبل على إعادة إطلاق العملية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية على أساس معترف به دوليا بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل.

إن كل يوم لا نتخذ فيه إجراء، بانتظار نتائج الدبلوماسية الثنائية في الميدان التي يكثر الإعلان عنها، يأتي على حساب أرواح

العشرات، بل المئات من المدنيين الفلسطينيين. ولن تكون هناك معجزات. ولا يمكن حل الوضع إلا من خلال اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات فورية حاسمة عن طريق مجلس الأمن. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف التي تشاركنا هذه النُهُج وتتبناها.

السيد قواوي (الجزائر): بداية، أود أن أشكر كلا من السيدة جويس مسويا والدكتور مايكل ريان على إحاطتيهما الوافيتين. إحاطتان كغيرهما من التقارير، تعكس كلها، مع الأسف، واقعا مأساويا يبين عجز المجتمع الدولي عن ضمان احترام القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوضح بما لا يدع مجالا للشك حجم الهمجية والوحشية التي يتعرض لها الفلسطينيون جراء احتلال تخطى كل الأعراف والقواعد.

تؤكد الجزائر على أن الوضع الإنساني الكارثي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن التعامل معه بفعالية إلا من خلال وقف إطلاق النار. لذا، نجدد مطالبتنا بوقف فوري ودائم لإطلاق النار ومحاسبة المحتل الإسرائيلي على جرائمه وانتهاكاته الممنهجة والصارخة للقانون الدولي الإنساني. فعرقلة دخول المساعدات الإنسانية واستهداف العمال الإنسانيين ليست سلوكيات أو أخطاء فردية، وإنما هي سياسة يتبعها المحتل الإسرائيلي لقتل الأمل في نفوس الفلسطينيين وإذلالهم وتقويض النظام العام في غزة.

أمام هذا الوضع الذي يواجه فيه 96 في المائة من سكان غزة خطر المجاعة ويحتاج فيه أزيد من 000 50 طفل لعلاج سوء التغذية، يعطي المحتل الإسرائيلي أمرا بإخلاء دير البلح. إن هذا الأمر هو السادس عشر خلال شهر آب/أغسطس الجاري، الذي تم فيه تهجير 000 260 شخص من أراضيهم، كلهم هُجروا لمرات عديدة. لكن الأمر هذه المرة يتعلق بمنطقة هي مركز عمليات إنسانية، ما يؤكد أن المحتل الإسرائيلي غير آبه بمصير الفلسطينيين أو العاملين الإنسانيين أو موظفي الأمم المتحدة. إنها جريمة حرب مكتملة الأركان. فالتهجير القسري واستهداف العمال الإنسانيين، الذين قُتل منهم في غزة حتى الآن 297 شخصا على الأقل، هي جرائم حرب، تقتضي منا جميعا العمل على مساءلة ومحاسبة مرتكبيها. إن العاملين الإنسانيين ليسوا مجبرين على المغامرة بحياتهم لتقديم المساعدة لمن يحتاج إليها. ومن واجبنا توفير الحماية لهم وتمكينهم من القيام بمهامهم النبيلة دون خوف أو تهديد.

اليوم، نحن نقف على أعتاب البدء في حملة تطعيم أطفال غزة ضد شلل الأطفال. وهو مرض اختفى من قطاع غزة منذ 25 سنة لكن آلة الدمار الإسرائيلية تكفلت بإعادته إليه، مثلما كانت سببا في انهيار المنظومة الصحية في غزة من خلال الاستهداف المتعمد للمستشفيات وللطواقم الطبية. هذه الوضعية تجعلنا ندق ناقوس الخطر لأن احتمالية انتشار الأمراض والأوبئة أضحت عالية، بما في ذلك الكوليرا، لا سيما مع غرق مناطق من غزة في مياه الصرف الصحي، وتكدس النفايات الصلبة نتيجة غياب الخدمات الأساسية منذ بداية العدوان الإسرائيلي. فلا يجب أن ننسى أن العدوان الإسرائيلي هو من أعاد هاجس انتشار هذه الأمراض إلى غزة. وباعتباره القوة القائمة بالاحتلال، تقع عليه مسؤولية سلامة المشاركين في حملة التطعيمات ونجاحها. ونحذر من أي عرقلة أو استهداف للمشاركين فيها.

وفي هذا السياق، يشكر بلدي كلا من اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لدورها في تنظيم هذه العملية وحرصها على ضمان تلقيح ما يزيد عن 500 640 طفل فلسطيني. نقدر صعوبة الظروف التي يعمل فيها موظفوها ونحيي حرصهم على أداء مهامهم برغم كل التحديات. كما يشدد بلدي على الدور المحوري للأونروا في إنجاح حملة التطعيم. فهي متدخلة في كافة مراحل العملية. ومن المتوقع أن 40 في المائة من الأطفال في غزة سيتم تطعيمهم من خلال الوكالة.

إن الأونروا هي العمود الفقري للعمل الإنساني في غزة ولا بديل عنها رغم محاولة البعض تجاوزها أو تقزيم دورها. فأزيد من 000 1 موظف من موظفي الوكالة يشاركون في حملة التطعيم. لكن هذا الجهد المبارك يحتاج وقفا لإطلاق النار. فآليات خفض التصعيد لا تعمل في غزة وهي غير ذات فائدة. لذا، نؤكد على أهمية وقف إطلاق النار فورا

وتمكين العاملين الإنسانيين من القيام بمهامهم. لا بد لحملة التطعيم أن تنجح وعلينا ضمان توفير الظروف الملائمة لذلك.

في الختام، يقع على مجلس الأمن واجب حماية الفلسطينيين ووضع حد لغطرسة الاحتلال الإسرائيلي وإيجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية. إن ما يحدث اليوم في غزة من إبادة والتصعيد في الضفة الغربية، مع تمادي سلطات الاحتلال في تدنيس المسجد الأقصى، الهدف منه هو القضاء على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية. لذا، فإن رد المجتمع الدولي ومجلس الأمن خاصة يجب أن يكون من خلال خطوات عملية وفعالة لضمان إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. هذا هو النهج الوحيد لضمان سلام عادل ودائم في المنطقة.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر وفدي المملكة المتحدة وسويسرا على اقتراح عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت. كما أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا ونائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور ريان على ما قدماه من معلومات واقعية بشأن آخر المستجدات.

إن الحالة الإنسانية في غزة تفوق الوصف. وقد أدت أوامر الإخلاء المتكررة إلى تكدس الفلسطينيين في ظروف غير مواتية للعيش وحرمانهم من الضروريات الأساسية والكرامة. إن ما يسمى بالمناطق الآمنة ليست كذلك إطلاقا.

ويجب حماية العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة في جميع الأوقات. إننا بحاجة إلى التأكيد على هذه النقطة، خاصةً عندما نرى بدء عمليات التطعيم. ومع ذلك، فإنهم يتعرضون لمخاطر لا يمكن تحملها. ومن غير المقبول على الإطلاق أن يستمر إطلاق النار على مركبات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في غزة.

وتعرب اليابان عن أسفها لتعرض مركبة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تحمل شحنة مساعدات إنسانية إلى وسط غزة لإطلاق نار في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقد أدى ذلك الحادث إلى تعليق العمليات الحيوية للبرنامج. ومن الواضح أن آليات تفادي التضارب لا تزال غير كافية على الإطلاق. ونشعر أيضا بقلق عميق لأن جيش الدفاع الإسرائيلي أعطى مؤخراً إنذاراً مدته بضع ساعات فقط لأكثر من 200 من موظفي الأمم المتحدة بالخروج من دير البلح، مما أضر بمركز حيوي للعمل الإنساني في مرحلة حرجة.

وترحب اليابان بالأنباء الواردة اليوم عن التوصل إلى اتفاق على سلسلة من فترات توقف القتال القصيرة الأجل من أجل السماح بتلقيح سكان غزة ضد شلل الأطفال. ويجب أن تعمل جميع الجهات الفاعلة على تأمين إيصال اللقاحات بشكل آمن وفي الوقت المناسب، خاصة للأطفال. غير أن بدء التطعيم لا يغير من حقيقة أن وقف إطلاق النار الفوري والدائم والمساعدات الإنسانية الضخمة أمر ضروري جداً. ونؤيد بقوة البيان المشترك الذي أصدره قادة الولايات المتحدة ومصر وقطر في وقت سابق من هذا الشهر والجهود الدبلوماسية التي بذلتها هذه البلدان الثلاثة. وندعو جميع الأطراف، وخاصة حماس، إلى أن تقوم أخيرا بإبرام اتفاق يتماشى مع القرار 2735 (2024). فعدم القيام بذلك سيطيل أمد معاناة جميع سكان غزة، بمن في ذلك الرهائن.

وقد يؤدي عدم التوصل إلى اتفاق أيضا إلى مزيد من عدم الاستقرار، كما يتضح من العملية الإسرائيلية في الضفة الغربية التي بدأت يوم الأربعاء ومن تصعيد الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله عبر الخط الأزرق خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونكرر مرة أخرى وجوب التوصل إلى وقف لإطلاق النار الآن بهدف إطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وتهدئة الحالة في غزة وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

أشكر المملكة المتحدة وسويسرا على طلب عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا السيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة، والدكتور مايك ريان، نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، على إحاطتيهما القيّمتين والواقعيتين في سياق يتسم بعدم اليقين والتغيرات السريعة في الحالة في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة.

تنقل التقارير الأخيرة الواردة من الأرض الفلسطينية المحتلة شعورا عارما بالخوف واليأس – ليس فقط بين الفلسطينيين بل أيضاً بين العاملين في المجال الإنساني، الذين يعملون منذ 11 شهراً في ظل ظروف صعبة للغاية ومخاطر كبيرة على سلامتهم وأمنهم.

ونشعر ببالغ القلق إزاء الحوادث المبلغ عنها في الضفة الغربية، التي لا تزال تشكل هدفاً رئيسياً لجيش الدفاع الإسرائيلي. وقد أفادت التقارير أن العملية العسكرية الواسعة التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي أمس أودت بحياة أكثر من 10 مدنيين وخلفت العديد من الجرحى في مخيم طولكرم وفي مواقع أخرى.

وتستمر الحالة الإنسانية في التدهور، وتتزايد الصعوبات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني. وقد أدى الإخطار الأخير بالإجلاء الذي أصدره جيش الدفاع الإسرائيلي للأمم المتحدة في 25 آب/أغسطس، آمرا بإجلاء نحو 200 موظف من مكاتبهم وأملكن إقامتهم في دير البلح، التي يشار إليها كمركز حيوي للعمل الإنساني، إلى انتشار الخوف والذعر على نطاق واسع. وتفيد التقارير أنه يؤثر على 15 من مباني الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى أربعة مستودعات تابعة للأمم المتحدة.

وكما ذكر الدكتور ريان في إحاطته، وكما ذكرت الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى عن حق، فإن هذه الإجراءات تثير القلق بشكل خاص في هذه المرحلة، حيث يستعد المجتمع الإنساني لإطلاق جولتين من حملات التطعيم المكثفة ضد شلل الأطفال في جميع أنحاء قطاع غزة لأكثر من 000 640 طفل معرضين لخطر الإصابة بالمتحور من النوع الثاني من فيروس شلل الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرت وكيلة الأمين العام بالنيابة السيدة مسويا في إحاطتها، وكما أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد صدر 16 أمر إجلاء في شهر آب/أغسطس وحده، مما أثر بشكل مباشر على ما يقرب من 12 في المائة من سكان غزة. وخضع ما مجموعه 88,5 في المائة من قطاع غزة لأوامر الإجلاء منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى الآن، وتكرر ذلك عدة مرات في معظم مناطق القطاع.

ولا يزال استمرار الأعمال العدائية وانعدام الأمن يفاقمان المعاناة الإنسانية ويخلقان اضطرابات اجتماعية ويزيدان من الصدمات وعدم الاستقرار الإقليمي والتوترات العالمية – مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وخاصة المرضى والحوامل والأمهات المرضعات وأطفالهن.

إن التأثير المدمر لهذا النزاع الطويل الأمد على البنية التحتية المدنية الحيوية، ولا سيما المستشفيات والمراكز الطبية، فضلاً عن مرافق الطاقة والمياه والصرف الصحي، إلى جانب الحواجز والعوائق الإدارية والمادية المصطنعة والمتعمدة، أمور تزيد من صعوبة التدخلات الإنسانية.

وكما ذكر المنسق الخاص تور فينسلاند في الإحاطة التي قدمها الأسبوع الماضي، "إذا سُمح لهذه الظروف غير المقبولة أن تسود، فإن العمليات الإنسانية في غزة ستظل قاصرة عن تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان". (S/PV.9711، صفحة 2)

هذا هو الواقع الآن الذي يجب تصحيحه على الفور.

وفي ضوء ما تقدّم، تود سيراليون أن تؤكد على عدة نقاط.

أولاً، نسترعي انتباه أطراف النزاع إلى الفقرة 13 من القرار 2720 (2023)، التي تنص على ما يلي:

"يطالب [مجلس الأمن] بأن تتخذ جميع أطراف النزاع جميع الخطوات المناسبة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وموظفي وكالاتها المتخصصة وجميع الموظفين الآخرين المشاركين في أنشطة الإغاثة الإنسانية وفقا للقانون الدولي الإنساني، دون المساس بحرّيتهم في التنقل ودخول الأماكن التي يقصدونها، ويشدد على ضرورة عدم عرقلة هذه الجهود، ويشير إلى وجوب احترام وحماية العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية".

ولذلك، فإننا ندين هجوم جيش الدفاع الإسرائيلي المبلغ عنه على قافلة برنامج الأغذية العالمي في قطاع غزة ونكرر التأكيد على ضرورة إنشاء آليات فعالة لتخفيف حدة النزاع.

ثانياً، تؤيد سيراليون بقوة النداء الذي أطلقه الأمين العام والوكالات الإنسانية من أجل التوصل إلى هدنة إنسانية فورية تسمح بإجراء جولتين للتلقيح ضد شلل الأطفال بشكل آمن ودون عوائق ودون انقطاع. كما نرفض جميع أشكال المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة حول فعالية اللقاحات. فهذه الرسائل تشكل تهديداً كبيراً للصحة العامة وتقوض جهود التلقيح العالمية.

ثالثًا، ندين العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، لا سيما وأن محكمة العدل الدولية أعلنت بشكل لا لبس فيه أن استمرار احتلال إسرائيل وضمها للأراضي الفلسطينية غير قانوني.

ولا نزال ثابتين في التزامنا بالجهود الدبلوماسية الجارية، على أمل أن يساعد الالتزام الذي يبديه الوسطاء – مصر وقطر والولايات المتحدة – في معالجة الخلافات العالقة قريباً وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق يضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وتقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وأود أن أختتم بتذكير أطراف النزاع بالتقيد دون تحفظ بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونشدد أيضا على ضرورة المساءلة. وتتعهد سيراليون بتأييدها الكامل لجميع الإجراءات المجدية الموجهة نحو معالجة الأسباب المباشرة والطويلة الأجل لهذا النزاع على نحو يمهد السبيل لأفق سياسي لحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن واستقرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني مضطر للرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي.

لم يتضمن البيان المطول لزميلنا الروسي سوى التسييس المعتاد لهذا النزاع المأساوي في غزة. وقد استفاض في خطابه المعتاد المعادي للولايات المتحدة، وبدا وكأنه ممثل لدولة تشعر بالمرارة والغضب وتسعى لجذب الانتباه، وهي بالمناسبة في خضم حرب عدوانية تشنها ضد شعب أوكرانيا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة.

وبصراحة شديدة، فإن بلده لا يساهم إطلاقا في حل النزاع في غزة ويبدو أنه لا يفهم تعقيداته بشكل كامل. وبدلاً من ذلك، فهو يقلل من شأن العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة وقطر ومصر، التي تبذل جهوداً شجاعة لإنهاء هذا النزاع. لذا، بينما يواصل هو وحكومته الخطابات الفارغة المعادية للولايات المتحدة، سنعمل نحن وشركاؤنا المصريون والقطريون على وضع نهاية حقيقية للحرب المأساوية للغاية في غزة وإعادة الرهائن إلى الوطن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أرد على الانهيار العصبي الذي انتاب زميلي من الولايات المتحدة.

لقد اعتدنا بالطبع على محاولات الولايات المتحدة دوماً إلقاء اللوم على الآخرين. غير أني أود أن يزودنا بتفاصيل حول الأساس الذي استند إليه في تأكيده على أن الاتحاد الروسي لم يفعل شيئاً لمنع وإنهاء النزاع في غزة.

وأود أن أذكّر بأن الاتحاد الروسي طرح على الطاولة، في أوائل الأمر في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مشروع قرار يتضمن المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استخدم وفد بلده حق النقض ضد هذه المطالبة للمرة الأولى. وقد استخدم وفد الولايات المتحدة حق النقض لما مجموعه خمس مرات. إن التكلفة الملموسة لما يقوم به هي سقوط ما مجموعه 000 40 مدني، باستخدام حق النقض خمس مرات.

وهو يدعي أنه كان يجري مفاوضات مثمرة للتوصل إلى اتفاق بين حماس وإسرائيل. وقد أجرى بالفعل مفاوضات ولكنها كانت غير مثمرة على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، قُتل 000 3 فلسطيني آخر. هذه هي التكلفة الدقيقة – تكلفة كلمات ممثل الولايات المتحدة وتسويفه. وكان

ربما بإمكانه على الأقل بدلاً من ذلك أن يشرح في هذه القاعة ما هي التعديلات التي تقترح الولايات المتحدة إدخالها على الاتفاق مع حماس – وهي تعديلات لاستيعاب مطالب إسرائيل ولا نعرف عنها شيئاً. لقد طالبناه مراراً وتكراراً بتقديم تلك المعلومات، حيث يتضمن القرار 2735 (2024) معايير محددة للغاية يجب ألا نتجاوزها. وطوال هذا الوقت كان يضلل المجلس. فهل يمكنه التكرم بالإجابة على سؤالي؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأعتذر مرة أخرى.

لقد كان زميلي الروسي حاضراً – هو أو الممثل الدائم لبلده – في القاعة في جميع تلك المناقشات. إنه يعرف بالضبط ما هي مواقفنا فيما يتعلق بكل قرار من القرارات وما أصررنا عليه وما اعتقدنا أنه ضروري حقاً كي يمكن فعلياً إحراز تقدم في محاولة إنهاء الحرب. ولا أحتاج إلى أن أجلس هنا وأشرح له لماذا فعلت الولايات المتحدة ما فعلته فيما يتعلق بتلك القرارات. إنه يعرف ذلك جيداً، وأعتقد أن جميع من في هذه القاعة يعرفون، لأننا كنا واضحين جداً بشأن ذلك الأمر.

وفيما يتعلق بما نحاول القيام به على الأرض مع شركائنا المصريين والقطريين فهو محاولة الاستناد إلى إطار العمل الذي وافقت عليه إسرائيل، والذي وافقت عليه حماس أيضاً حسب فهمنا، ومحاولة التأكد من أننا نستطيع تنفيذه بالكامل. إن التنفيذ هو المشكلة هنا. ولكن الإطار موجود. إن التنفيذ هو المشكلة، وقد غيرت حماس وجهات نظرها مرات عديدة حول بعض الخطوات التي تم الاتفاق عليها سابقاً. وما نحاول القيام به هو سد تلك الثغرات بشكل فعال والعمل مع الأطراف للقيام بذلك.

ويمكنه أن يجلس هنا وينتقد الولايات المتحدة على كل الخطوات التي اتخذتها والتي لم تتخذها، ولكننا كنا ملتزمين منذ البداية وفعلنا بصراحة أكثر مما فعلت حكومته لمحاولة إنهاء الحرب. وسوف نستمر في العمل. ويمكنه على الرحب والسعة أن يجلس مكانه وينتهز فرصة أخرى – كما يفعل في كل مناسبة – لمهاجمة الولايات المتحدة بسبب هذا الأمر أو ذاك. من حقه أن يفعل ذلك. ولكننا سنقوم بالعمل الجاد لمحاولة إنهاء النزاع لا أن نجلس هنا ونبدأ في إلقاء اللوم على العالم لما يحدث. إنه نزاع عميق جداً وصعب وطويل الأمد، ونحن نعمل وقد عملنا أكثر مما عملت حكومته في أي وقت من الأوقات لمحاولة إنهاء النزاع ككل. وتوصيتي له ولحكومة بلده هي: إذا كانوا سيسهمون بشيء إيجابي، فعليهم أن يسهموا به. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فينبغي لهم التزام الصمت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أقول لزميلي الأمريكي الموقر أن يحتفظ لنفسه بتوصياته لي ولحكومة بلدي وأن يفعل في النهاية ما ينبغي للولايات المتحدة أن تفعله، أي عدم التدخل في جهود مجلس الأمن لحل القضية الإسرائيلية – الفلسطينية.

يدرك الجميع في القاعة إدراكاً تاماً حقيقة أن الولايات المتحدة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عما يحدث الآن في غزة. إن إجمالي عدد القتلى من المدنيين البالغ 000 40 ليس مجرد رقم بلا شكل محدد: فهو يمثل مآسي إنسانية ملموسة. وإذا كان زملائي الآخرون لا يملكون الشجاعة لقول ذلك في وجهه، فلا مشكلة لديّ في القيام بذلك. وسيتعين عليه الاستمرار في التعايش مع ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 16/55.